http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1723) السنة السابعة - الأحد (14) شباط 2010

مع تأكيد المفوضية عدم وجود خروق

بدء الحملات الانتخابية في محافظات إقليم كردستان

أربيل- دهوك- السليمانية/ الوكالات وسالي جودت

في مراسيم مهيبة وبحضور رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وجمع غفير من المواطنين والمسؤولين الحزبيين للكيانات المشاركة في قائمة التحالف الكردستاني الرقم (٣٧٢) وخاصة الحزبين الرئيسيَين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، انطلقت مساء الجمعة الحملة الدعائية لقائمة التحالف الكردستاني في محافظة أربيل بحضور جميع مرشحي القائمة.

بدأ الحفل بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لدماء شهداء كردستان و عزف نشيد (أي رقيب).

وقدم سامي شورش رئيس قائمة التحالف الكردستاني في محافظة أربيل، رسالة القائمة أشار من خلالها الى ما تسعى قائمة التحالف الكردستاني الى تحقيقه في مجلس النواب القادم.

وتم تقديم سيرة حياة مرشحي قائمة التحالف الكردستاني وهم ٢٨ مرشحا لـ١٣ حزبا سياسيا في مقدمتهم الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني.

وألقى محمد ملا قادر رئيس اللجنة العليا للانتخابات في قائمة التحالف الكردستاني، كلمة أشار فيها على التضحيات التي قدمتها الأحزاب المشاركة في التحالف الكردستاني في تاريخ الحركة التحررية الكردستانية، مؤكدا أن التحالف الكردستاني يناضل من اجل تحقيق أمنيات شعبنا وحماية المكتسبات التي تحققت بفضل نضال ممثلي الكرد في بغداد.

وهنأ رئيس حكومة إقليم كردستان الدكتور برهم أحمد صالح، الشعب العراقي عامة وإقليم كردستان خاصة، بمناسبة انطلاق الحملة الانتخابية تمهيداً لإجرائها في ٢٠١٠/٣/٧، داعياً الى إتباع الطرق العصرية والديمقراطية في هذه الحملة.

وقال الدكتور برهم في بلاغ أصدره بمناسبة انطلاق الحملة الانتخابية في العراق "نتمنى ان تكون المنافسة والحملة الانتخابية بين الكتل والكيانات السياسية على شاكلة عصرية وديمقراطية بعيدة عن التجريح، وان تمر وفق القوانين التي حددتها المفوضية العليا للانتخابات في العراق".

وأكد الدكتور برهم في البلاغ ان حكومة إقليم كردستان تعمل على خلق الأجواء المناسبة للحفاظ على الأمن اثناء الحملة الانتخابية، ودعا جميع الكيانات السياسية ان تلتزم بقوانين الجهات الأمنية في الإقليم، لكي نجعل من هذه الحملة عرساً وطنياً وفرحة للجميع وتشجيع للشعب كي يشارك الجميع بحماسة في الانتخابات.

وقال رئيس حكومة الإقليم " اذا كانت الانتخابات عملية ديمقراطية للشعوب الأخرى، ومشاركة في ممارسة حقوقهم الديمقراطية، فهي لنا كشعب كردستان واجب قومي ووطني وديمقراطي لان جزءاً من حقوق شعب كردستان لم يتحقق بعد، وهناك مسائل عالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد.

وفي ختام البلاغ دعا الدكتور برهم، شعب كردستان للمشاركة الفعالة والتوجه بحماسة لصناديق الاقتراع كي يشارك الإقليم بحجم اكبر في مركز القرار.

وفي محافظة دهوك حضر سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميراني انطلاق الحملة الانتخابية للكيانات المشاركة في قائمة التحالف الكردستاني الرقم (٣٧٢) وخاصة الحزبين الرئيسيَين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، بمشاركة وحضور جمع غفير من المواطنين والمسؤولين الحزبيين وجميع مرشحي القائمة.

وفي كلمة له، أكد ميراني بحسب موقع الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني ضرورة المشاركة الفعالة للمواطنين في الانتخابات خدمة للمحافظة على مكتسبات شعب كردستان.

انطلاق الحملة الانتخابية في اربيل

من جهتها ذكرت المفوضية المستقلة للانتخابات انه لم تسجل في اليوم الأول للحملة الإعلامية للكيانات السياسية أية خروق في محافظة دهوك ومنطقة غربي دجلة (قضاءي سنجار والبعاج). وقال مدير مكتب دهوك للمفوضية المستقلة العليا للانتخابات بيار دوسكي بحسب (أكانيوز) انه "منذ البدء الحملة الإعلامية للكيانات السياسية المشاركة في العملية الانتخابية لم يتم تسجيل أي خرق من قبل الكيانات السياسية في محافظة دهوك".

وأوضح بالقول ان" لجنة رصد الحملات الانتخابية في محافظة دهوك قامت بمتابعة الحملات الإعلامية للكيانات السياسية ولم يتم تسجيل أي خرق".. وزاد قائلاً "كما لم تردنا أية شكوى من أي كيان سياسي بوجود خروق إعلامية من قبل كيان آخر".

وبخصوص عدد الموظفين العاملين في لجنة رصد المخالفات الانتخابية في محافظة دهوك، قال دوسكي "هناك لجنة مركزية في المحافظة يبلغ عدد أعضائها خمسة أعضاء إضافة لوجود لجان فرعية يبلغ عددها ٤١ لجنة تتوزع على جميع الاقضية والنواحي في المحافظة".

ويبلغ عدد الكيانات السياسية التي تتنافس على المقاعد النيابية لمحافظة دهوك ٧ كيانات تتنافس على ١٠ مقاعد نيابية، إضافة الى ٥ كيانات تتنافس على مقعد الكوتا للمسيحيين.

في السياق ذاته، ذكر مصدر مسؤول في المفوضية في منطقة غربي دجلة، لـ (أكانيوز) ان "لجان رصد المخالفات في منطقة غرب دجلة لم تسجل في اليوم الأول لبدء الحملة الإعلامية أية مخالفة"... مضيفاً بالقول: "نحن في غربي دجلة ملتزمون بجميع الضوابط والإجراءات التي وضعتها المفوضية العليا في مكتب نينوى بخصوص الدعاية الانتخابية والحملات الدعائية للمرشحين والكيانات في قاطعنا".

وأشار المصدر الى انه "من ابرز شروط وضوابط الدعاية الانتخابية التي وضعتها المفوضية هو عدم استخدام ممتلكات الدولة للدعاية الانتخابية وخاصة لصق البوسترات واللوصاق على جدرانها باعتبارها ظاهرة غير حضارية".. مؤكداً انه "يسمح بتعليق لافتات قماش ومخطوطة بخط اليد وأيضاً استخدام الـ (فليكسات)، مشمع نايلوني، والذي تتم طباعة الدعاية عليه وتعليقها على حوامل، والتي يمكن إزالتها مع الحامل بسهولة فيما بعد". ومن المؤمل ان تجرى الانتخابات التشريعية العراقية الثانية في السابع من آذار/مارس المقبل.

الى ذلك أوضح مدير مكتب أربيل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات "هندرين محمد صالح" إرشادات المفوضية التي يجب على الكتل إتباعها، المتمثلة بعدم جواز استخدام العنف والتشهير والطعن أثناء الحملة الانتخابية، كما أكدت المفوضية بانه لا يحق لأي كتلة أن تتصرف وتتحرش بالوسائل الدعائية لكتلة أخرى ولا يجوز استخدام أموال وأملاك الدولة والمناصب الإدارية في الدعاية الانتخابية.

او الكتابة على الجدران بالأصباغ وألزمت جميع الكتل بجمع دعاياتها من الشوارع بعد العملية الانتخابية بأقل من شهر.

مضيفاً أنه وبحسب قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فإن حملة الدعاية الانتخابية بدأت من الساعة السابعة من صباح اليوم الجمعة، وستنتهي في السادس من الشهر القادم، أي قبل يوم من الانتخابات.

كما طلب مدير مكتب أربيل للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من الكتل والكيانات السياسية كافة، الالتزام بالمادة ١٩ من نظام المفوضية، والذي يوضح إطار الدعاية الانتخابية.

وفي اليوم الأول من بدء الحملات الانتخابية للكيانات السياسية والمرشحين للانتخابات النيابية المقبلة انتشرت في الشوارع والساحات العامة في محافظة السليمانية لافتات وصور مرشحي الكيانات السياسية.

وفي هذا السياق، دعا طاهر محمد أمين مدير مكتب السليمانية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات جميع القوائم إلى الالتزام بتعليمات المفوضية في الحملات الانتخابية.

وفي تصريح لـ"راديو سوا" طالب أمين الكيانات السياسية بالتقيد بأنظمة المفوضية العليا للانتخابات وعدم اللجوء إلى الخروق، "خاصة النظام رقم ١٣ الذي أصدره مجلس المفوضين لغرض تنظيم الحملات الانتخابية للكيانات السياسية". ويتوقع المراقبون أن تشهد الحملات الانتخابية للكيانات السياسية في إقليم كردستان منافسة حامية لكسب الناخبين واختيار مرشحيهم في الانتخابات النيابية المقبلة. ورفضت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الشكوى المقدمة من قبل قائمة (كوران - التغيير) ضد التحالف الكردستاني في محافظة السليمانية، بسبب عدم وجود مخالفة انتخابية خلال الاجتماع الذي عقده التحالف الكردستاني في مقر الفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني ببغداد. وقال مصدر في المفوضية لـ PUKmedia أمس السبت ان مجلس المفوضين قرر أيضاً رد شكوى أخرى من نفس الكيان (قائمة التغيير – كوران) كان قد قدمها ضد تصريحات رئيس الجمهورية جلال طالباني بصفته رئيسا لجمهورية العراق، كون تلك التصريحات لا تعد من قبيل الدعاية الانتخابية. وكان مجلس المفوضين قد اصدر القرارين برد الشكوى.. كقرارات قابلة للاستئناف امام الهيئة القضائية للانتخابات خلال ثلاثة ايام تبدأ من اليوم التالي للنشر.

كردستانيات

من ينصف هؤلاء ؟

وديع غزوان

مازالت مشكلة طلبة كليات طب الاسنان والصيدلة في الجامعات الاهلية التي اغلقت بقرار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الاقليم بسبب عدم توفر المستلزمات الاساسية فيها ، مصدر قلق كبيرلهم ولذويهم خاصة بعد ان تهيأ لأ قرانهم في الكليات الاخرى الى مباشرة الدوام بعد ادائهم امتحانات الفصو ل الاولى من السنة الدراسية ، ومرور كل هذه الفترة ابقى هؤلاء الطلبة في حيرة وأثار في نفوسهم اكثر من تساؤل .

وقد لجأ ذووهم الى برلمان إقليم كردستان لطرح مشكلتهم والتقوا بأكثر من مسؤول بمن فيهم رئيس البرلمان الدكتور كمال كركوكي واعضاء لجنة التربية والتعليم وكانوا قبلها قد طرحوا مشكلتهم على نائب رئيس البرلمان الدكتور ارسلان بايز، ولكن بقي موضوعهم عالقاً من دون حل وماينتج عن ذلك من ضياع فرصة الطلبة لمواصلة دراستهم لهذا العام ان لم نقل حرمانهم من دراسة ما اختاروه من فرع علمي متوفر امامهم في الكليات الاهلية دون سواها .

وكنا في (المدى) ومنذ الايام الاولى للمشكلة قد نبهنا الى ضرورة سرعة حلها خاصة وانه من غير المعقول ان يتحمل طلبة الكليات الاهلية وزر خطأ لاذنب لهم فيه . . فالكليات التي اختاروا الانخراط فيها فتحت بموافقة الوزارة المعنية وقتها واذا كانت مستلزماتها غير متكاملة فلماذا يتحمل الطلبة تبعات ذلك ؟ إنها معادلة غير منطقية وغير مقبولة !

ومع تأكيد حرصنا على توجه وزارة التعليم العالي في الإقليم للحفاظ على المستوى العلمي ورصانته والتوجهات المخطط لها للارتقاء بهذا القطاع ، الا انها لم تكن منصفة في التعامل بهذا الشكل مع مشكلة طلبة الكليات الاهلية وكان ينبغي لها ، وهي الجهة القطاعية المسؤولة ، في نفس الوقت الذي اصدرت قرا رها باغلاق هذه الكليات ان تضع معالجات آنية سريعة تحفظ حقوق طلبتها ، ولايتعلق الامر هنا بالمبالغ المالية وهي غير قليلة التي دفعت كأجور دراسية مقدماً لكنه مستقبل العشرات الذين وجدوا انفسهم وعلى حين غرة على قارعة الطريق يقضون اوقاتهم في المقاهي ومراكزالانترنيت بدلاً من جلوسهم على مقاعد الدراسة التي كانوا يحلمون بها .

ربما ، وكما يقول المثل الشعبي ، (النار لاتحرق الا قدم واطيها) الان هؤلاء احترقوا بنار غيرهم ، وربما مازالت الفرصة سانحة لإيجاد حل يعيد للطلبة الامل بالعودة مرة اخرى الى مقاعدهم الدراسية التي غادروها مضطرين .

ومن متابعتنا الموضوع تلمسنا تجاوباً مسؤولاً من قبل البرلمان ولجنة التربية فيه ، كما ان رئيس الحكومة الدكتور برهم صالح وبما عرف عنه من اهتمام متميز بشريحة الطلبة وعد في احدى المناسبات ببحث الموضوع مع وزير التعليم العالي الذي ايضاً لانظنه بعيداً عن هموم هؤلاء الطلبة وذويهم . وما نرجوه ونتأ مله السرعة في إعادة الامور الى نصابها ووضع الحلول المناسبة لطلبة الكليات الاهلية التي اغلقت .

ورشة عمل دولية لوضع ستراتيجية للتربية والتعليم العالي

أربيل / المدى

اختتمت في العاصمة الأردنية عمان، ورشة العمل الخاصة بمساعدة قطاعي التربية والتعليم العالي العراقيين على وضع ستراتيجية وطنية خاصة بهما بتمويل ودعم عدد من المنظمات الدولية.

وقالت مستشارة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة إقليم كردستان العراق د.بيريوان مصلح عبد الكريم الخيلاني من العاصمة الأردنية إن ورشة "التعزيز المؤسسي وبناء القدرات التي اختتمت أعمالها (الجمعة) تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية في مجال وضع الستراتيجية الوطنية لقطاع التربية والتعليم في العراق"، مشيرة إلى أن الورشة نظمت بـ"إشراف البنك الدولي ومشاركة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وموافقة الحكومة العراقية تعد استكمالا للجهود الرامية لبلورة الستراتيجية الوطنية في مجال التربية والتعليم العالي".

وأضافت، بحسب موقع إعلام وزارة التعليم العالي في حكومة الإقليم أن الورشة "تقام بمشاركة ممثلين عن هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي وممثل من مكتب نائب رئيس الوزراء د. رافع العيساوي فضلاً عن مستشارين ومعنيين في الوزارات الاتحادية والكردستانية الأخرى المعنية ومسؤولين من البنك الدولي والمعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس التابع لمنظمة اليونسكو".

وأوضحت د. الخيلاني: أن الورشة "تسعى لترسيخ ودعم ركيزتين رئيستين أولاهما تتعلق بدعم بناء الستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي ومساندة اللجنة التي تضم وزراء التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الحكومتين الاتحادية والكردستانية فضلا عن وزراء المالية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية من خلال سلسلة ندوات وورش عمل والدورات التدريبية لملاكات الوزارات المعنية لتمكينها من إعداد مسودة الوثيقة الستراتيجية وتطوير نموذج المحاكاة الخاصة بها"، مبينة أنها "تركز أيضا على بناء قدرات التخطيط الستراتيجي ووضع السياسات الخاصة بقطاع التربية والتعليم".

وأفادت د. الخيلاني: أن الركيزة الثانية التي تركز عليها الورشة تتعلق بـ"بناء قدرات وطنية رصينة من خلال تنظيم مجموعة نشاطات تدريبية وتأهيلية لتمكينها من وضع برامج ستراتيجية مختارة تسهم في إصلاح نظام التربية والتعليم العالي والارتقاء به"، مضيفة أنها تتضمن أيضا "تنظيم مجموعة برامج دراسية تطويرية للقائمين بالأعمال المتعلقة بالستراتيجية من المستشارين والخبراء لاسيما في بناء اقتصاد المعرفة".

وذكرت أن الورشة "تهدف أيضا إلى زيادة وعي صناع القرار على مستوى العراق بشأن التحديات الخاصة بالنظام التعليمي"، منوهة إلى أنها "تتضمن برامج تطلعهم على تجارب الدول الأخرى التي شهدت أزمات مماثلة لتلك التي شهدها العراق في مجال إصلاح نظم التربية والتعليم العالي".

واختتمت مستشارة وزارة التعليم العالي الكردستانية د.بيريوان الخيلاني حديثها قائلة: إن الورشة ستضع جدولا للأعمال ينفذ على مدى ١٨ شهرا للنشاطات الساندة لوضع مسودة الستراتيجية الوطنية التي بدأ العمل فيها من بداية عام ٢٠٠٩ الماضي، معربة عن أملها أن يتم الانتهاء من هذه النشاطات نهاية عام ٢٠١٠ الجاري.

برواري يدعو إلى سياسة توافق بين مختلف المكونات

أربيل / الوكالات

صرح نائب رئيس حكومة إقليم كردستان أزاد برواري ان العراق يحتاج الى سياسة شراكة وتوافق بين مختلف مجموعاته لحل مشاكله، بغض النظر عن توزيع المقاعد في البرلمان المقبل.

وقال القيادي في الحزب الوطني الكردستاني لعدد من مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في أربيل ان العراق "يجب ان يبنى على أساس التوافق ولا يمكن ان يحكم من خلال طائفة او حزب او شخص واحد".

وأكد برواري بحسب وكالة الأنباء الفرنسية ضرورة ان يكون الاكراد شركاء في الحكم والقرار السياسي والاقتصادي والعسكري. وقال "على هذا الأساس يجب ان تحل المشاكل مع بغداد وليس على أساس عدد المقاعد في البرلمان القادم".

كما أكد ان الأكراد يصرون على الحصول على احد المناصب السيادية في الدولة، في إشارة الى رئاسة الجمهورية او الوزراء او البرلمان.

وقال برواري: ان "العراق بني على أساس توافقي بعد سقوط النظام السابق"، محذرا من محاولة "لجوء بعض الأطراف الى إلغاء ذلك في هذه المرحلة لان ذلك سيقود البلاد الى المجهول".

وأضاف: ان "مشكلة الحكم كانت المشكلة العراقية الأساسية منذ تشكيل الدولة العراقية وتكمن في توزيع الثروة والسلطة ولسنوات طويلة .

وتابع "الآن اذا رجعنا واتبعنا نفس السياسة اعتقد أن العراق سيتجه نحو المجهول". وأوضح برواري: "لا أقول ان سياسة التوافق يجب ان تستمر الى ما لا نهاية لكن الظروف الحالية التي يمر بها العراق والتحديات الموجودة لا يمكن فيها عدم الاعتماد على الشراكة والتوافق الحقيقيين بين مكوناته".

وأشار الى ان المحاصصة في تشكيل حكومة بغداد قدمت تجربة سيئة" و قال انه "يمكن تجاوز المحاصصة الطائفية من خلال وضع أناس مهنيين في الوزارات والمناصب القيادية في الحكومة".

وتوقع برواري ان يكون تشكيل الحكومة العراقية "صعبا".

وقال "هذه المرة تغيرت الخارطة السياسية بالنسبة لجميع القوى ولا يوجد في هذه المعادلة الرقم الأول او الثاني او الثالث".

وأضاف: ان "الأصوات ستتوزع على جميع هذه الكتل والواضح ان كتلتين او حتى ثلاث كتل لا تستطيع تشكيل الحكومة لهذا سيكون تشكيل الحكومة الى حد ما صعبا". وقال برواري "صحيح ان للأكراد قوائم متعددة لكن هناك موقفا سياسيا موحدا وجميع القوى السياسية مصرة على ان يكون لها موقف موحد تجاه القضايا المصيرية وهذا المهم بالنسبة لنا".

وألقت مشاكل عديدة بظلالها على العلاقات بين حكومة بغداد وإقليم كردستان في المرحلة السابقة أبرزها قانون النفط والغاز وملف المناطق المتنازع عليها.

الأوقاف: وزارتنا حصلت على أقل ميزانية

أربيل / آكانيوز

ذكر مصدر مسؤول في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بحكومة إقليم كردستان أن ميزانية الوزارة خفضت بمقدار نحو ١١ مليار دينار مقارنة بميزانيتها للعام الماضي.

وقال مدير إعلام الوزارة والمتحدث باسمها مريوان النقشبندي: إن "ميزانية الوزارة لعام ٢٠٠٩ كانت ١٨ مليار دينار ، لكن الميزانية المخصصة لنا لعام ٢٠١٠ هي سبعة مليارات و٢٣٥ مليون دينار فقط".. موضحا: أن "هذه الميزانية التي تم منحها لوزارة الأوقاف هي الأقل بين جميع الوزارات".

وأضاف النقشبندي: أن "دخل وزارة الأوقاف في تزايد مستمر نتيجة استثمار أملاكها، فقد جمعنا أكثر من مليار دينار خلال العام الماضي وأودعنا المبلغ في حساب مصرفي خاص تشرف عليه الوزارة وتنجز به مشاريع معينة".

وأشار الى أن "وزارة الأوقاف قررت تركيز مشاريعها لهذا العام في مدينة دهوك، وذلك لان المشاريع الدينية المنجزة في مدينة دهوك خلال السنوات الماضية لم تكن بالمستوى المطلوب".

لندن تسعى الى تطوير وزيادة فرص عملها في كردستان

أربيل / آكانيوز

قالت ممثلة حكومة إقليم كردستان في بريطانيا بيان سامي عبد الرحمن ان حكومة الإقليم على استعداد دائم في أي وقت كان لتقديم التعاون للشركات البريطانية في زيارة الإقليم.

وجاء في الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان أمس الأربعاء ان "ممثلة حكومة الإقليم بيان سامي عبد الرحمن كشفت خلال ندوة حول الاستثمار نظمتها مؤسسة التجارة والاستثمار البريطانية وبحضور العديد من الشخصيات وممثلي السفارات عن وجود خطط لزيارة وفد بريطاني الى الإقليم خلال نيسان/ ابريل المقبل". من جانبه أكد وزير التجارة والاستثمار والأعمال الصغيرة البريطاني لورد ديفيس أثناء لقائه بيان سامي عبد الرحمن ان بريطانيا تحاول تطوير وزيادة فرص عملها في العراق وكردستان".

الدعاية الانتخابية في دهوك تنعش المطابع وتقضي على عمل الخطاطين

دهوك / السومرية نيوز

قبل أن تبدأ الحملة الدعائية لانتخابات البرلمان ، بدأ أحد أصحاب المطابع الكبيرة في دهوك، بأخذ احتياطاته كافة استعداداً لاستقبال زبائنه من ممثلي الكيانات السياسية والمرشحين، ليصمم ويطبع لهم الوسائل الدعائية والتعريفية، وتوزيعها خلال فترة الحملة الدعائية للكيانات المشاركة في الانتخابات.

ويقول إدريس أحمد، "اتخذت الاستعدادات كافة لفترة حملة الانتخابات قبل أكثر من شهرين، كما استوردت ماكنات حديثة ومستلزمات جديدة للطباعة، فضلاً عن تهيئة كادر احتياطي، كي أتمكن من أداء عملي بنجاح خلال هذه الفترة التي تشهد حركة ملحوظة".

ويضيف أحمد أنه "في الفترة التي تسبق الدعاية الانتخابية وحتى الأيام الأخيرة منها، يشهد عمل المطابع حركة ملحوظة، لأن العديد من الكيانات السياسية والمرشحين من مختلف الانتماءات السياسية، تأتي لتحضير بطاقات وملصقات وغيرها من وسائل التعريف والدعاية"، مشيراً إلى أن "هذه الفترة تعتبر موسماً مليئاً بالنشاط والعمل المتواصل للمطابع، كما تشكل فرصة لجذب المزيد من الزبائن".

ويرى أحمد أنه "كلما تكررت التجارب الانتخابية في العراق، شهد عمل المطابع حركة أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير العمل المطبعي في المنطقة"، مشدداً على أهمية ممارسة الديمقراطية في المجالات كافة كونها تخلق حالة تنافسية وتمنع الركود، كما تعمل على إيجاد التغييرات المستمرة".

وبحسب مفوضية الانتخابات في دهوك، ٤٦٠ كم شمال بغداد، فإن عدد ناخبي المحافظة بلغ ٥٨١٠١٢ ناخباً، وسجلت تسعة كيانات سياسية لدى مكتب مفوضية الانتخابات في دهوك للتنافس على المقاعد العشرة المخصصة للمحافظة في الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في السابع من آذار المقبل.

من جهة أخرى، يشكو الخطاط إسماعيل دوسكي، وهو أحد الخطاطين المعروفين في دهوك، من "عدم تلقيه أي عروض لكتابة لافتات للدعاية الانتخابية، على الرغم من أن الأجر الذي يتقاضاه أدنى من المطابع".

ويقول دوسكي في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن عمله في الانتخابات السابقة شهد انتعاشاً ملحوظاً، وكان يكتب يومياً أكثر من عشر لافتات دعائية"، مشيراً إلى أن "عمل المطابع حالياً أثر على عمل الخطاطين وتراجع الإقبال عليه".

ويوضح دوسكي، وهو يعمل خطاطاً منذ أكثر من أربعين عاماً، أن "معظم الخطاطين في دهوك يواجهون تراجعاً في عملهم"، محذراً من أن "مهنة الخط تواجه خطر الزوال أمام موجة التكنولوجيا والطباعة المتطورة".

المطابع منهمكة في الحملة الانتخابية

من جهته، يرى عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني مهدي حاجي أن "الكيانات السياسية التي تخوض الانتخابات تهدف إلى جذب الجمهور للإطلاع على برنامجها وأهدافها خلال الحملات الدعائية، ومن حقها أن تبحث عن وسائل دعائية ذات جودة عالية، وتصميم جيد للوصول إلى مبتغاها".

ويضيف حاجي في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن "الدقة والإنجاز السريع وفق المواصفات المطلوبة، يساهم في زيادة الطلب على المطابع، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن "عدداً من الكيانات السياسية أخذت تطبع منشوراتها ودعاياتها خارج العراق كما رصدت مبالغ كبيرة لهذا الغرض".

ويشدد حاجي على "أهمية عملية تعليق الملصقات ونشر بطاقات التعريف بالكيانات والمرشحين وبرنامجهم خلال الدعاية الانتخابية، إذ أن هذه المطبوعات تساعد على تذكر الناخب للكيان أو المرشح الذي يرغب بالتصويت لصالحه".

من جانبه، يرى المواطن جميل فندو، إن "تعليق اللافتات، التي تعبر عن برنامج الكيانات السياسية، وتوزيع بطاقات التعريف بالمرشحين، خلال فترة الدعاية الانتخابية، لا تؤثر كثيراً على الناخبين في مجتمعنا، وإن المصالح و القرابة لها تأثير أكبر على اختيار الناخب لأحد الكيانات السياسية".

ويستبعد فندو في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن "يختار المواطنون مرشحيهم وفقاً للبرامج الانتخابية المعلنة في المرحلة الحالية، إلا أن تكرار ممارسة الحق الانتخابي في البلاد قد يؤدي إلى إحداث تغييرات في المستقبل، الأمر الذي يسمح للناخب بالتصويت بحسب البرامج الانتخابية"، بحسب قوله.

يذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حددت الجمعة كموعد نهائي للبدء بالحملة الدعائية، ومن المتوقع أن تجري الانتخابات التشريعية في السابع من آذار المقبل، وسيشارك فيها ١٦٥ كياناً سياسياً ينتمون إلى ١٢ ائتلافاً انتخابياً، بحسب إحصاءات المفوضية.